



وزارة الاقتصاد والتجارة  
Ministry of Economy and Commerce

## التقارير الدورية

### التقارير الاقتصادية

تقرير الدور الإقتصادي لقطاع التعليم

الأفاق المستقبلية للقطاعات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد القطري



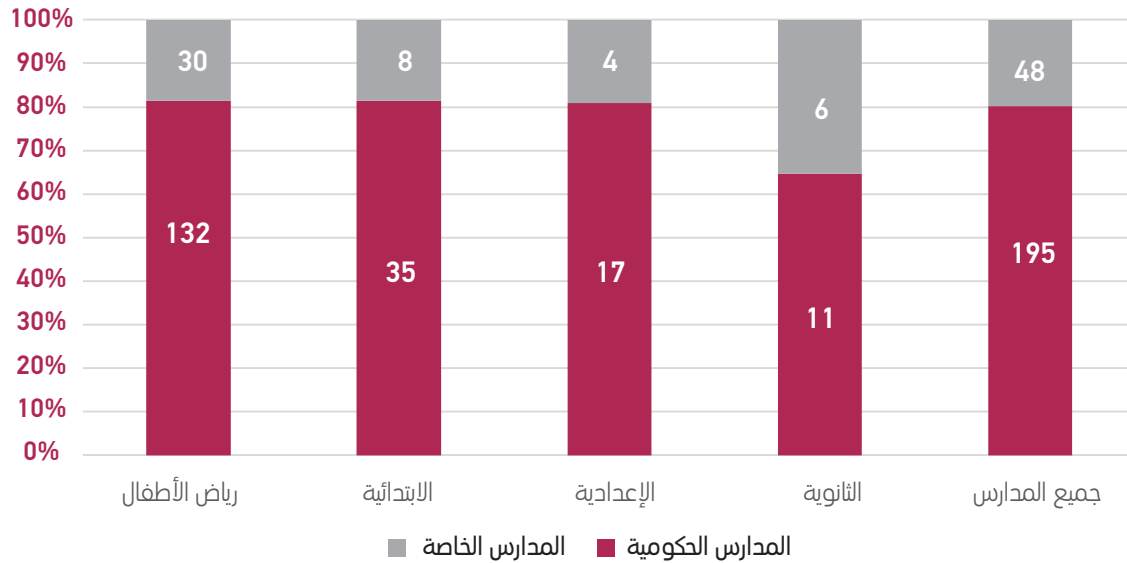
# تنامي ملحوظ للدور الاقتصادي لقطاع التعليم خلال السنوات الخمس الماضية وأفاق مستقبلية واعدة

في تقرير تحليلي أعدته حول تطور الدور الاقتصادي لقطاع التعليم، تؤكد وزارة الاقتصاد والتجارة على الأهمية الخاصة التي يضطلع بها قطاع التعليم في العملية التنموية. فهو بداية يعد احد الأنشطة التي تساهم في نمو القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وهو أيضا، وربما الأهم، يرفد سوق العمل بالقوى العاملة المؤهلة التي من شأنها الارتقاء بإنتاجية الاقتصاد الوطني وتعزيز مقومات نموه في المستقبل.

النهضة الاقتصادية الملحوظة التي شهدتها الاقتصاد القطري في السنوات الأخيرة وما رافقها من ارتفاع مضطرب في عدد السكان، استدعت زيادة الطاقة الاستيعابية لقطاع التعليم على نحو يمكنه من تلبية الطلب المتنامي على خدمات التعليم. استجابة قطاع التعليم لهذه المتطلبات المتنامية جاء مدعوما بالتوجهات الوطنية لدعم هذا القطاع وتحفيز الاستثمار فيه وتحسين مخرجاته وذلك استرشادا بالرؤية الوطنية قطر 2030.

التعليم المدرسي والذي يشكل لبنة محورية في هذا القطاع، شهد خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2014 استحداث نحو 243 مدرسة جديدة تركز جانب كبير منها في مدارس رياض الأطفال التي شكلت لوحدها نحو ثلثي صافي المدارس المستحدثة، تليها المدارس الابتدائية بنحو 18%، في حين كان نصيب المدارس الإعدادية والثانوية نحو 9% و7%، على التوالي. هذه الزيادة جاءت لاستيعاب الزيادة المتنامية في اعداد الطلبة الذي ارتفع من نحو 197 الف طالب وطالبة في العام 2010 الى نحو 268 الف طالب وطالبة في العام 2015، أي بنمو بلغ اجماليه 36%. جانب كبير من الزيادة المشهودة في اعداد الطلبة تم استيعابها في المدارس الخاصة التي استقبلت لوحدها نحو 84% من اجمالي الطلبة الجدد من مختلف المراحل التعليمية، وهذا ما يؤشر على تنامي دور القطاع الخاص في هذا النشاط وتحسنا في البيئة الاستثمارية الجاذبة له.

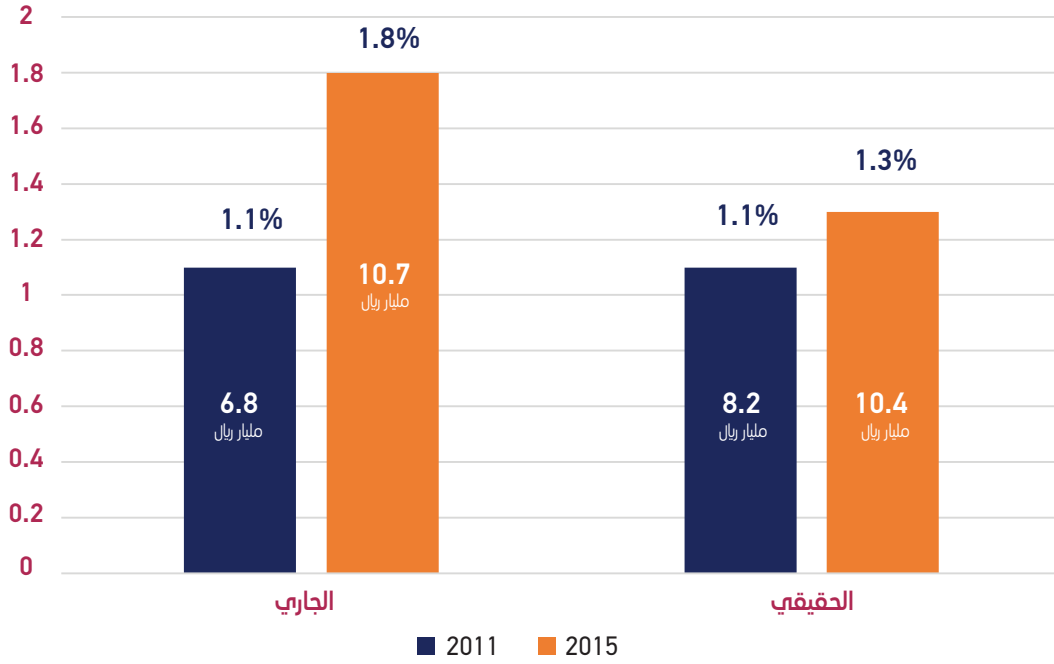
## المدارس المستحدثة خلال الفترة (2010-2015) حسب القطاع



وعلى نحو أكثر تسارعا، ارتفع اعداد الطلبة في الجامعات العاملة في دولة قطر من نحو 15.3 الف في عام 2010 الى نحو 28.1 الف طالب وطالبة في عام 2014، أي بنحو 83.7%. وبشكل مغاير للقطاع المدرسي، فقد استوعبت الجامعات الحكومية الجانب الأكبر من هذه الزيادة وبنحو 88.9% من صافي اعداد الطلبة الجدد.

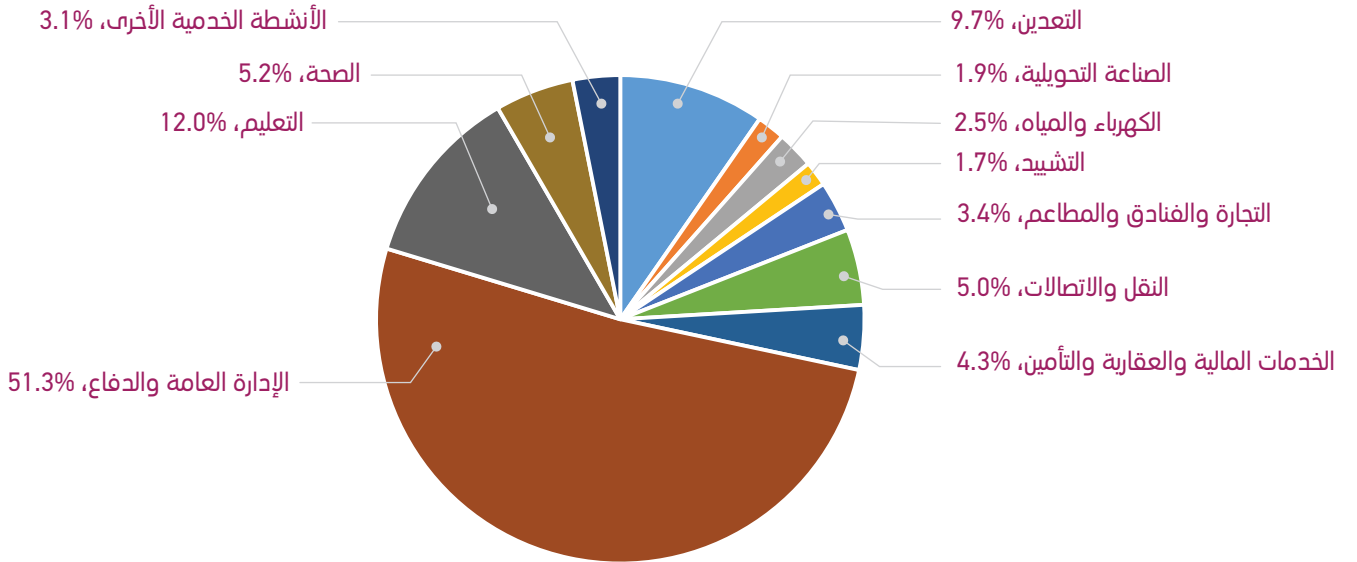
وترتبط على هذه التطورات فقد شهدت السنوات الخمس الماضية (2011-2015) نموا مرتفعا في الناتج الاسمي لقطاع التعليم بمختلف مكوناته بنحو 12.1% في المتوسط سنويا، وهو معدل تجاوز معدل نمو الناتج الاسمي للاقتصاد ككل، الشيء الذي افضى الى ارتفاع مساهمته في الناتج الاسمي الى نحو 1.8% في عام 2015 مقارنة بنحو 1.1% في العام 2011. كما نما الناتج الحقيقي لهذا القطاع أيضا بوتيرة مرتفعة نسبيا بلغت نحو 8.2% في المتوسط سنويا، أي بنحو ضعف متوسط معدل نمو الاقتصاد ككل لترتفع مساهمته من نحو 1.1% في عام 2011 الى نحو 1.3% في عام 2015. كما ارتفعت العائدات الاجمالية للقطاع التعليمي الخاص من حوالي 2 مليار ريال في عام 2011 الى نحو 5.8 مليار ريال في عام 2015، أي ارتفعت بما يقرب الضعفين.

## مساهمة قطاع التعليمي في الناتج المحلي الاسمي والحقيقي (%)



الأهمية والدور المتنامي الذي يشكله قطاع التعليم يبدو حاضرا بشكل اكبر على صعيد التشغيل. حيث ارتفع اجمالي عدد المشتغلين في هذا القطاع من 26.9 الف في عام 2011 الى نحو 50.6 الف عامل وعاملة في عام 2015، أي بنحو الضعف تقريبا، وهو معدل يزيد بشكل ملحوظ عن نمو اجمالي عدد المشتغلين في دولة قطر الذي بلغ خلال الفترة نفسها نحو 53.9%، لترتفع بذلك مساهمته في اجمالي المشتغلين من 2.1% في عام 2011 الى نحو 2.6% في عام 2015.

## التوزيع النسبي للمشتغلين القطريين حسب النشاط الاقتصادي (العام 2015)



وتؤكد الوزارة في هذا الصدد بان لا زالت هناك افاق واعده تنتظر قطاع التعليم المدرسي والجامعي على حد سواء، فخلال السنوات الخمس القادمة يتوقع ان يشهد قطاع التعليم المدرسي تآميا في الطلب على خدماته مما يستدعي ضخ المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع، وكذلك القطاع الجامعي الذي يعول عليه كثيرا في الارتقاء بانتاجية وكفاءة القوى العاملة في المستقبل والمساهمة أيضا بدعم الصادرات الخدمية لدولة قطر.